حياتنا اليومية وعلاقتها بالقانون

تأليف الأستاذ كامل البهنساوى بك

القاضى بمحكمة مصر المختلطة

ليس أدل على صدق القول المأثور « يعرف الكتاب من عنوانه » من هذا الكتاب وعنوانه « حياتنا اليومية وعلاقتها بالقانون » وقد أذاعه مؤلفه الفاضل بالراديو قبل أن يضم فصوله فى كتاب تتداوله الأيدى ، وهو ينبه فيه إذعان الناس إلى حقوقهم وواجباتهم ، ويرشدهم إلى السبيل الموصل إلى معرفة مالابد من معرفته لأوليات القانون ، فقد شرح المؤلف أهمية القانون وعلاقته بالناس ، وبسط معنى «الحق والواجب وأساسها وعلاقتهما بالقوة» ثم نظر نظرة إجمالية تاريخية تشمل الأدوار التى نشأت فيها علاقة القانون بعلم الاجتماع والأطوار التى تحول إليها ، وتكلم فى « كيف بدأ الإنسان يعرف حقوقه وكيف تكونت هذه الحقوق ، وإن القواعد القانونية هى فى حقيقتها إما اقتصادية أو أخلاقية ، وقد تقرر لها جزاء مادى يسمى بالاكراه الاجتماعى ، وهذا الجزاء إنما هو رد فعل فى نفس الجماعة ضد المخالف لها ، وأساسه شعور الفرد بالعدالة وإيجابها على أهل بيئته » .

وحدثنا عما أفضى إليه التطور فى الدولة الواحدة من وجود السلطات الثلاث التى تسيرها وهى ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ؛ ثم نظر نظرة فى مختلف الشرائع القديمة والحديثة المتولدة من عوامل الثقافة الاجتماعية كالشريعة اليونانية والرومانية والإسلامية ثم الفرنسية ، وعن النظام الحكومى الذى يتولى خدمة القوانين وتعديلها وتنقيحها وتطبيقها وتفسيرها بما تقدم به السلطات التشريعية إصداراً ، والقضائية تفسيراً ، والتنفيذية إجراء وتطبيقاً ثم أوضح ما انتهت إليه الحال فى مصر بعد تقرير الدستور فيها من تقديس سلطة الأمة ، وشرح شرحاً جلياً الجهاز الدستورى والبرلمانى ، وذكر كيف جمت القوانين فى مصر .

فى الكتاب فصلان : الأول فيما آل إليه القضاء فى مصر من مدنى وتجارى وجنائى بعد أن كان محصوراً فى المحاكم الشرعية إلى أن تولى حكم البلاد محمد على الكبير ، وما كان من إنشاء مجلس الأحكام ، ثم فى قيام المحاكم المختلطة فى عهد الخديو إسماعيل والمحاكم الأهلية وما كانت هذه المحاكم الوطنية فى بدئها وما انتهت إليه اليوم . والثانى بيان لأقسام القوانين من الضابط للرابطة الأولى فيما بينها ويسمى القانون العام ، ومنه يتفرع القانون الأساسى ، أى الدستور والقانون الجنائى ويلحق بهما تحقيق الجنايات ؛ إلى القانون الخاص ، ومنه يتفرع القانون المدنى والتجارى ويلحق بهما قانون المرافعات .

ثم شرح واف فى القانون المدنى ، والبحث فى طبيعة الأموال المنقولة والثابتة والفرق بينهما ، والحقوق التى يمكن أن تقرر عليها وكيفية اكتسابها ، ومتى تكون ملكية الشىء صحيحة وجائزة قانوناً ، ومتى لا تكون .

وقال فى واجبات التجار « يجب على التاجر أن يمسك دفاتر منظمة ، ويعد » دفتر يومية يشتمل على بيان ماله وما عليه ، وعلى بيان أعمال تجارته ، وبيان ما اشتراه أو باعه ، أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية ، وما أنفقه على منزله شهراً فشهراً ، وعدد الروابط القانونية بين الناس ومنها «الشخصية ، والأهلية ، ومحل الإقامة ، والشخصية المعنوية أو الاعتبارية ، والميلاد والوفاة ، وفى المجمل لم يترك المؤلف ناحية من نواحى حياتنا وعلاقتها بالقانون لم يتناولها قلمه بالشرح الوافر والتبسيط الشامل الواضح

إن فى الناس من يتوهم أن لا حاجة به إلى معرفة القانون ، وقد أوضح المؤلف البارع فى كتابه القيم هذا وببيانه السليم بطلان هذا الوهم لأن ضرورات الحياة الاجتماعية ومستلزماتها تضطرنا إلى السير فى طريقها القديم ، وليس سبيل حياتنا الحاضرة سوى مواد مستمدة من قوانين المجتمع ومن صنع الشعب .

يقول المشرع إن القانون إدارة منظمة غايتها مصلحة الجماعة الإنسانية ، ومصلحة الفرد . ويقول الرجل غير المتشرع أن القانون أداة تحايل تمكن القوى من الضعيف والأبرع من البارع ، والغنى من الفقير ، والسيد من الأجير . ويقول رجل الفكر : الويل للأمة التى يتحايل سراتها على القوانين .

ح . ن